



تأمين المركبات

كل ما تحتاج لمعرفته عن
التأمين ضد الفقد والتلف للمركبات

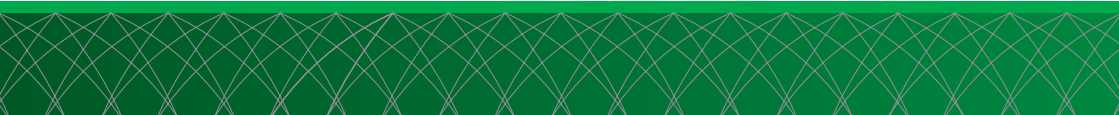


دار التأمين
INSURANCE HOUSE
ش.م.ع - P.S.C.

راحة واطمئنان



دار التأمين
INSURANCE HOUSE
ش.م.ع - P.S.C





دار التأمين
INSURANCE HOUSE
ش.م.ق - P.S.C



الوثيقة الموحدة لتأمين المركبة من الفقد والتلف الصادرة بموجب نظام توحيد وثائق التأمين على المركبات سنداً لقرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦

تعتبر شهادة التأمين جزءاً متماً لهذه الوثيقة

دار التأمين ش.م.ع

تأسست في أبوظبي بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٠١١/١٧٢

خاضعة لأحكام القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧

رأس المال المدفوع: ١٨,٧٨٠,٥٠٠ درهم إماراتي

ص ب ١٢٩٩٢١، أبوظبي — الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٢٤٩٣ ٤٤٤٤، فاكس: ٢٤٩٣ ٩٧١، رقم مركز الاتصال: ١١١١٢ ٦٠٠٥

www.insurancehouse.ae

قريبون إليكم. أينما كنتم



للمزيد من المعلومات عن فروع دار التأمين أو طريقة الوصول إليها، يُرجى زيارة www.InsuranceHouse.ae



” يرجى قراءة هذه الوثيقة وشروطها والتأكد بأنها قد صدرت وفقاً لرغبتكم “

بما أن المؤمن له قد تقدم إلى شركة "دار التأمين (ش.م.ع)" المشار إليها فيما بعد بـ "الشركة" بطلب لإبرام التأمين المبين أدناه، ووافق على اعتبار الطلب أساساً لهذه الوثيقة وجزءاً لا يتجزأ منها ودفع أو قبل أن يدفع قسط التأمين المطلوب منه ، وقبلت الشركة وتعهدت بدفع التعويض للمؤمن له في حالة حدوث ضرر للمركبة بموجب هذا التأمين سواء أكان ناشئاً عن استعمال المركبة أو وقوعها في دولة الإمارات العربية المتحدة أثناء مدة التأمين سواء أكان متسبباً أو متضرراً.

فقد أبرمت هذه الوثيقة لتغطية الأضرار التي تصيب المركبة المؤمن عليها في دولة الإمارات العربية المتحدة في أثناء مدة التأمين وطبقاً للأحكام والشروط والاستثناءات الواردة بهذه الوثيقة أو الملحق بها.

التعاريف:

يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقض السياق بغير ذلك:

الوثيقة:

وثيقة التأمين الموحدة على المركبة من الفقد والتلف وأي ملحق لها والتي تحكم العلاقة بين المؤمن له والشركة وتتعهد بمقتضاه الشركة بأن يعوض المؤمن له عند حدوث الضرر المغطى بالوثيقة مقابل القسط الذي يدفعه المؤمن له.

الشركة (المؤمن):

شركة التأمين المرخص لها بالعمل داخل الدولة طبقاً للقوانين والأنظمة الصادرة في الدولة وقبلت التأمين على المركبة وأصدرت الوثيقة.

المؤمن له:

الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تقدم بطلب التأمين وأبرم مع المؤمن وثيقة التأمين لمركبته وسدد أو قبل أن يسدد قسط التأمين.

قائد المركبة (السائق المرخص):

الشخص الذي يقود المركبة سواء المؤمن له أو أي شخص آخر بإذن أو بأمر المؤمن له بشرط أن يكون مرخصاً له بالقيادة وفقاً لفئة المركبة طبقاً لقانون السير والمرور والقوانين واللوائح الأخرى، وأن لا يكون الترخيص الممنوح له قد ألغي بأمر من المحكمة أو بمقتضى قانون السير والمرور ولائحته التنفيذية ، ويدخل ضمن هذا التعريف قائد المركبة الذي انتهت صلاحية رخصة قيادته إذا تمكن من تجديدها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الحادث.

المركبة:

آلة ميكانيكية أو دراجة نارية أو أي جهاز آخر يسير بقوة ميكانيكية والموضحة مواصفاتها في الوثيقة.

طلب التأمين:

الطلب المتضمن البيانات الخاصة بالمؤمن له وبيانات المركبة ونوع التغطية المطلوبة ويملاً بمعرفة وعلم المؤمن له إلكترونياً أو خطياً.

الملحق الإضافي:

كل اتفاق خاص بين الطرفين يضاف إلى التغطيات الأساسية في هذه الوثيقة.

قسط التأمين:

المقابل الذي يسدده أو يتعهد بأن يسدده المؤمن له نظير التغطية التأمينية.

التحمل الأساسي:

المبلغ الذي يتحمله المؤمن له وفقاً لجدول مبالغ التحمل المرفق بهذه الوثيقة عن كل حادث.

التحمل الإضافي:

المبلغ الذي يتحمله المؤمن له وفقاً لهذه الوثيقة إضافة للتحمل الأساسي.

الكارثة الطبيعية:

كل ظاهرة عامة تنشأ عن الطبيعة مثل (الفيضانات أو الزوايع أو الأعاصير أو ثوران البراكين أو الزلازل والهزات الأرضية) وتؤدي إلى ضرر شامل وواسع ويصدر بخصوصها قرار من السلطة المختصة في الدولة.

الفيضان:

يقصد به ذلك الذي يقع ضمن مفهوم الكارثة الطبيعية.

الطريق:

كل سبيل مفتوح للسيير العام دون حاجة إلى إذن خاص وكل مكان يتسع لمرور المركبات ويسمح للجمهور بارتياحه سواء كان ذلك بإذن أو بترخيص من جهة مختصة أو بغير ذلك وسواء كان ارتياحه بمقابل أو بغير مقابل ووفقاً للتعريف الوارد في قانون السير والمرور النافذ.

نسبة الاستهلاك:

النسبة التي يتحملها المؤمن له عند وقوع حادث وطلبه استبدال قطع غيار جديدة بدلاً من المستعملة في حالة الخسارة الجزئية وفقاً لجدول الاستهلاك.

الفترة التأمينية:

هي المدة الزمنية لتأمين المركبة والممتدة الى نهاية الشهر الثالث عشر من بداية التأمين.



الفصل الأول: الشروط العامة

١. تعتبر الوثيقة وجداولها عقداً واحداً ويعتبر أي ملحق لها جزء لا يتجزأ منها وكل كلمة أو عبارة أعطي لها معنى خاص في أي مكان من الوثيقة أو ملاحظتها يكون لها ذات المعنى في أي مكان آخر وردت فيه ما لم يدل السياق على غير ذلك.
٢. كل تبليغ أو إخطار بحادث تستلزمه الوثيقة يجب أن يوجه إلى الشركة كتابة سواءً بواسطة البريد الإلكتروني أو الفاكس أو باليد على العنوان المحدد في الوثيقة بأسرع وقت ممكن.
٣. أي اتفاق خارجي بين المؤمن له والشركة من شأنه أن يقلل من التغطيات المحددة في هذه الوثيقة يعتبر باطلاً.
٤. إذا تعدد التأمين لدى أكثر من شركة تأمين فلا تلتزم الشركة بالتعويض عن الأضرار إلا بنسبة المبلغ المؤمن به لديها لجملة المبالغ المؤمن بها على الخطر المؤمن منه .
٥. للشركة والمؤمن له بموجب ملاحق إضافية مقابل قسط تأمين إضافي وفي حدود الأحكام والشروط الواردة بهذه الوثيقة، الاتفاق على أن تقوم الشركة بالتأمين من الأضرار الأخرى غير المنصوص عليها في هذه الوثيقة وعلى الأخص ما يلي:-
 - أ. التأمين من الأضرار التي تلحق بممتلكات المؤمن له أو قائد المركبة وقت الحادث أو ما كان موجوداً لديهما على سبيل الأمانة أو في حراستهما أو تحت حيازتهما، وذلك بموجب ملحق لهذه الوثيقة أو بموجب وثيقة تأمين مستقلة.
 - ب. تغطية الأضرار والأخطار التي تقع خارج الطريق العام.
٦. على الرغم مما ورد في هذه الوثيقة من أحكام وشروط، لا يجوز لشركة التأمين رفض تعويض المؤمن له بسبب التأخير عن التبليغ عن الحادث إذا كان التأخير لعذر مقبول.
٧. فيما يتعلق بوثيقة تأمين الأسطول أو بأي مركبة مؤمنة بموجب هذه الوثيقة، لا يجوز للشركة أن تبرم أي اتفاق خارجي من شأنه أن يقلل من التغطيات التي توفرها هذه الوثيقة أو تحرم المؤمن له أو المستفيد من هذه الوثيقة من ممارسة حقه بالمطالبة بالتعويض بموجبها، ويدخل ضمن ذلك ما يتعلق بالحرمان من المطالبة بالتعويض لأي سبب ليس له علاقة بالحادث كالعمر أو الجنس أو خلافه وإلا اعتبر الاتفاق باطلاً.
٨. أ. في حال اعتبار المركبة المؤمن عليها بحالة خسارة كلية وقيام الشركة بتعويض المؤمن له على هذا الأساس، فإن الحطام يكون من حق الشركة، ولا يجوز تحميل المؤمن له أي مصاريف مقابل نقل ملكية المركبة أو استصدار شهادة حيازة للمركبة المشطوبة.
 - ب. ويترتب على المؤمن له قبل استلام التعويض أن يقوم بدفع المستحقات المترتبة على المركبة، وتقديم الأوراق والتوكيلات اللازمة والحضور إلى الدوائر المختصة، إذا استلزم الأمر من أجل نقل ملكية المركبة إلى الشركة،

أما في حال وجود رهن فنتولى الشركة دون تأخير مخاطبة الجهة المختصة (من أصحاب الرهون) للحصول على ما يفيد عدم الممانعة من نقل ملكية حطام المركبة إلى الشركة.

٩. للشركة أن تتولى الإجراءات القضائية والتسوية لتمثيل المؤمن له أو قائد المركبة على نفقتها من خلال محام في أي تحقيق أو استجواب وأمام أي محكمة في أي دعوى أو التدخل في أي مرحلة من مراحلها يتعلق بمطالبة أو حادث قد تسأل عنه الشركة بموجب هذه الوثيقة ويمكن أن يترتب عليه دفع تعويض طبقاً لأحكام هذه الوثيقة، ولها أن تقوم بتسوية تلك المطالبة والتصالح فيها، وعلى المؤمن له أن يقدم إلى الشركة كل تعاون ممكن سواء بتوقيع وكالة للمحامي أو خلافة من أجل تمكينها من مباشرة أي من الإجراءات القانونية.

١٠. لغايات تحديد بيانات المركبة المؤمنة تعتبر جميع البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) من هذه الوثيقة جزءاً لا يتجزأ منها.

١١. لا تسمع أي دعوى ناشئة عن هذه الوثيقة بعد انقضاء ثلاث سنوات على حدوث الواقعة التي تولدت عنها الدعوى أو على علم ذوي المصلحة بوقوعها.

١٢. تختص محاكم دولة الإمارات العربية المتحدة بالفصل في أية منازعات تنشأ عن هذه الوثيقة.

١٣. في حال استحقاق بدل فوات المنفعة وكان لدى الغير المتضرر تأمين من الفقد والتلف، فله ولغايات الحصول على بدل فوات المنفعة مطالبة شركته مباشرة والتي لها حق مطالبة الشركة المؤمن لديها المتسبب من المسؤولية المدنية بمقدار ما دفعت وفقاً للقواعد المحددة في وثيقة المسؤولية المدنية.

١٤. في حال تضرر الأجزاء الثابتة غير القابلة للتبديل من المركبة كتقاعدة المركبة (الشاصي) أو الأعمدة وأصبحت هذه الأجزاء بحاجة إلى عملية قص أو شد أو لحام نتيجة الحادث، فإن المركبة تعتبر بحالة خسارة كلية وتلتزم الشركة بالتعويض حسب القيمة المتفق عليها في الوثيقة بين الشركة والمؤمن له.

الفصل الثاني: التزامات شركة التأمين

١. تلتزم الشركة بتعويض المؤمن له عن الفقد أو التلف الذي يلحق بالمركبة المؤمن عليها وملحقاتها أثناء وجودها فيها والأجزاء المتضررة وقطع غيارها وذلك في الحالات الآتية:-

أ. إذا نتج الفقد أو التلف عن صدم / أو تصادم أو انقلاب أو أي حادث عرضي أو نتيجة لعطب ميكانيكي طارئ أو نتيجة لاهتراء الأجزاء بالاستعمال.

ب. إذا نتج الفقد أو التلف عن حريق أو انفجار خارجي أو الاشتعال الذاتي أو الصاعقة.

ج. إذا نتج الفقد أو التلف عن السطو أو السرقة.

د. إذا حدث الفقد أو التلف عن فعل متعمد صادر عن الغير.

هـ. إذا حدث الفقد أو التلف في أثناء النقل البري أو النقل المائي الداخلي أو النقل بالمصاعد أو بالآلات الرافعة بما في ذلك عمليات الشحن والتفريغ التابعة لأعمال النقل السالف ذكرها.

و. أي تغطيات إضافية يتم الاتفاق عليها بموجب هذه الوثيقة أو بموجب ملاحق خاصة فيها.



٢. تلتزم الشركة عند وقوع حادث بما يلي:

أ. إصلاح المركبة أو أي جزء من أجزائها أو ملحقاتها أو قطع غيارها وإعادتها إلى حالتها التي كانت عليها قبل الحادث.

ب. دفع قيمة الفقد أو التلّف نقداً إلى المؤمن له في حالة الاتفاق على ذلك مع المؤمن له.

ج. استبدال المركبة المتضررة في حالة الهلاك الكلي وذلك مالم يطلب المؤمن له من الشركة أن تدفع له القيمة نقداً فني هذه الحالة تقوم الشركة بإجابة طلب المؤمن له.

٣. في حال طلب المؤمن له تركيب قطع غيار جديدة أصلية بدلاً عن المتضررة بالحادث أو دفع قيمتها نقداً فيتحمل المؤمن له نسب الاستهلاك الموضحة بالجدول رقم (١) من القيمة النهائية لفاتورة الشراء، وبالنسبة لمركبات الأجرة والمركبات العمومية ومركبات مكاتب التأجير فيتحمل المؤمن له نسب الاستهلاك الموضحة بالجدول رقم (٢).

٤. للمؤمن له أن يتولى إصلاح الأضرار التي تلحق بالمركبة نتيجة حادث مؤمن ضده بموجب هذه الوثيقة وذلك بشرط ألا تزيد القيمة المقدرة لتكاليف الإصلاح عن القيمة المتفق عليها خطياً للإصلاح مع الشركة.

٥. إذا فقدت المركبة المؤمن عليها أو ثبت عدم إمكانية إصلاحها أو أن تكاليف الإصلاح تزيد عن ٥٠٪ من قيمتها قبل الحادث، فإن القيمة التأمينية المتفق عليها للمركبة بين المؤمن والمؤمن له عند توقيع وثيقة التأمين هي أساس احتساب التعويض عن الفقد والتلف المؤمن ضدهما بمقتضى هذه الوثيقة وذلك بعد خصم نسبة الاستهلاك البالغة ٢٠٪ من القيمة التأمينية وبنسبة مقابلة للفترة من تاريخ بداية الفترة التأمينية إلى تاريخ الحادث بحيث يراعى كسور الفترة التأمينية.

٦. إذا أصبحت المركبة غير صالحة للاستعمال بسبب الفقد أو التلف المؤمن ضدهما بمقتضى أحكام هذه الوثيقة، فإن الشركة تتحمل التكاليف اللازمة لحراسة المركبة ونقلها إلى أقرب ورشة إصلاح وتسليمها للمؤمن له بعد الإصلاح.

٧. في حال تم إصلاح المركبة المتضررة لدى ورش الإصلاح المعتمدة من قبل الشركة، فعلى الشركة ضمان أن يتم إصلاح المركبة بشكل فني سليم وبعناية وفنية مناسبة مع ضمان العمل من قبل ورش الإصلاح، وتلتزم الشركة بتأمين المؤمن له من فحص المركبة لدى أي جهة فحص مركبات معتمدة في الدولة للتأكد بأن المركبة قد تم إصلاحها بشكل جيد دون التأثير على الفحص الفني للمركبة المتضررة جراء الحادث لدى الجهات الرسمية المختصة، وفي حال تبين أن الإصلاح تم دون المستوى الفني المطلوب والمتعارف عليه فتتولى الشركة معالجة ذلك مع ورشة الإصلاح حتى يتم إصلاح المركبة بشكل فني سليم وتسليمها للمؤمن له.

٨. في حال وجود أي خلاف بين الشركة والمؤمن له حول قيمة الأضرار أو مبلغ التعويض تقوم الشركة بتعيين خبير كشف وتقدير أضرار مرخص ومقيم لدى الهيئة لتحديد قيمة هذه الأضرار أو مبلغ التعويض وعلى نفقة الشركة، وفي حال عدم القبول برأي الخبير يجوز لأي من الطرفين أن يطلب من الهيئة تعيين خبير مرخص من قبلها على نفقة ذلك الطرف، وعلى أن يتحمل نفقة الخبير في النهاية الطرف الذي لم يكن التقرير في صالحه.

الفصل الثالث : التزامات المؤمن له

١. دفع قسط التأمين المتفق عليه.
٢. اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة للمحافظة على المركبة المؤمن عليها وحمايتها من الفقد أو التلف وإبقائها في حالة صالحة للاستعمال، وفي حالة وقوع حادث أو عطب للمركبة يتعين على المؤمن له أن لا يترك المركبة المؤمن عليها أو أي جزء منها دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع زيادة الأضرار، وإذا تمت قيادة المركبة المؤمن عليها قبل إجراء التصليحات اللازمة من قبل المؤمن له أو قائد المركبة فإن كل زيادة في التلف أو كل تلف آخر يلحق بالمركبة المؤمن عليها نتيجة ذلك لن تكون الشركة مسؤولة عنها وفقاً لهذه الوثيقة.
٣. يجب على المؤمن له أن يبقى المالك الوحيد للمركبة المؤمن عليها طوال مدة التأمين، ويتعين عليه عدم تأجيرها للغير وأن لا يوقع على أي عقد من شأنه أن يقيد مطلق ملكيته وحيازته للمركبة دون أن يحصل على موافقة كتابية مسبقة بذلك من الشركة.
٤. في حالة وقوع حادث قد تترتب عليه مطالبة وفقاً لأحكام هذه الوثيقة يجب على المؤمن له أن يخطر الجهات الرسمية المختصة فوراً، كما يتوجب عليه أن يقوم بإخطار الشركة المؤمن لديها مع تقديم جميع البيانات المتعلقة بالحادث وبدون تأخير غير مبرر، ويجب على المؤمن له تسليم الشركة المؤمن لديها بأسرع وقت كل مطالبة أو إنذار أو أوراق قضائية وذلك بمجرد تسلمه إياها.
٥. إخطار الشركة بأسرع وقت ممكن بمجرد علمه بقيام دعوى أو تحقيق أو تحريات خاصة بالحادث المذكور، وفي حالة وقوع سرقة أو عمل جنائي آخر قد يترتب عليه قيام مطالبة وفقاً لهذه الوثيقة يتعين على المؤمن له أن يخطر الشرطة والشركة بأسرع وقت ممكن ودون تأخير وأن يتعاون مع الشركة في ذلك.
٦. يجوز لشركة التأمين تحميل المؤمن له المتسبب في الحادث مبلغ تحمل يقتطع من مبلغ التعويض المستحق عن أي حادث يتسبب فيه شخصياً أو من يأذن له بقيادة المركبة أو الحوادث التي تقيد ضد مجهول، وحسب الجدول رقم (٢).
٧. بالإضافة لمبالغ التحمل المحددة في الجدول رقم (٢)، يجوز للمؤمن تحميل المؤمن له المتسبب بحادث مبلغ تحمّل إضافي وحسب التفصيل التالي:
 - أ. (١٠٪) بحد أقصى من قيمة التعويض إذا قل عمر سائق المركبة عن (٢٥) سنة.
 - ب. (١٠٪) بحد أقصى من قيمة التعويض لمركبات التاكسي والعمومي.
 - ج. (١٥٪) بحد أقصى من قيمة التعويض للمركبات الرياضية والمركبات المزودة.
 - د. (٢٠٪) بحد أقصى من قيمة التعويض للمركبات المزودة خارج المصنع.
 - هـ. (٢٠٪) بحد أقصى من قيمة التعويض لمركبات التاجير.



٨. لغايات تطبيق أحكام البند (٧) من هذا الفصل، يراعى عند تطبيق نسب التحمل الأخذ بالنسبة الأعلى في حال تعدد نسب التحمل للحوادث الواحد.

الفصل الرابع: الاستثناءات

لا تكون الشركة مسؤولة عن دفع أي تعويض عن الأمور الآتية:

١. الخسارة غير المباشرة التي تلحق بالمؤمن له أو النقص في قيمة المركبة المترتب على استعمالها أو العطب أو الخلل أو الكسر الذي يصيب الأجهزة الميكانيكية أو الكهربائية.
٢. التلف الحاصل نتيجة زيادة الحمولة أو تجاوز حدود العرض أو الطول أو العلو المسموح به أو زيادة عدد الركاب على العدد المرخص به قانوناً شريطة أن يثبت بأن ذلك هو السبب المباشر والفعال الذي أدى إلى الضرر.
٣. التلف الذي يصيب الإطارات إذا لم يقع في نفس الوقت تلف للمركبة المؤمن عليها.
٤. الفقد أو التلف الذي يلحق بالمركبة من الحوادث الناجمة عن :
 - أ. استعمال المركبة في غير الأغراض المحددة في طلب التأمين الملحق بهذه الوثيقة.
 - ب. مخالفة القوانين إذا انطوت المخالفة على جنائية أو جنحة عمدية وفقاً للتعريف المنصوص عليه في قانون العقوبات الاتحادي النافذ.
٥. إذا ثبت استعمال المركبة أو استخدامها في سباق أو اختبار السرعة شريطة أن يثبت أنه السبب المباشر في وقوع الحادث.
٦. التلف الذي يلحق بالمركبة من الحوادث التي تقع أثناء قيادة المركبة بسبب سائق غير مرخص له بالقيادة طبقاً لقانون السير والمرور، أو دون الحصول على رخصة قيادة لنوع/ فئة المركبة طبقاً لقانون السير والمرور ولوائحه وأحكام هذه الوثيقة أو السائق الذي انتهت صلاحية رخصة قيادته ولم يتمكن من تجديدها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الحادث، أو أن يكون الترخيص الممنوح له قد صدر أمر بإيقافه من المحكمة أو السلطات المختصة أو بمقتضى لوائح المرور.
٧. الفقد أو التلف الذي يلحق بالمركبة أو أي من أجزائها من الحوادث الناجمة عن قيادة المركبة تحت تأثير المخدرات أو المشروبات الكحولية، أو العقاقير المؤثرة في قدرة قائدها على السيطرة على المركبة، إذا ثبت ذلك لدى الجهات المختصة أو باعتراف قائد المركبة، ولا يسري هذا الاستثناء في حالة المركبة المعدة للتأجير.
٨. الفقد أو التلف الذي يلحق بالمركبة خارج حدود المنطقة الجغرافية المبينة في هذه الوثيقة ما لم يصدر ملحق بامتداد التغطية لتلك المنطقة.

٩. الحوادث التي تكون قد وقعت أو نشأت أو نتجت أو تعلقت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالكوارث الطبيعية مثل (الفيضانات أو الزوايح أو الأعاصير أو ثوران البراكين أو الزلازل والهزات الأرضية).
١٠. الغزو أو أعمال العدو الأجنبي أو الأعمال الحربية سواء كانت الحرب معلنة أو لم تعلن أو الحرب الأهلية أو الاضطرابات أو الاضطرابات الشعبية أو العصيان أو الثورة أو الانقلاب العسكري أو اغتصاب السلطة أو المصادرة أو التأميم أو المواد والنظائر المشعة أو التفجيرات الذرية أو النووية أو أي عامل يتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بأي سبب من الأسباب المتقدمة.
١١. الفقد أو التلف الذي يصيب المركبة المؤمن عليها في حال فقدان الشركة الحق في الرجوع على مسبب الضرر بسبب إقرار المؤمن له بالمسؤولية عن الحادث الذي لم يكن هو المتسبب به وفي حال ثبت ذلك بعد أداء التعويض للمؤمن له فيحق للشركة الرجوع عليه لاسترداد ما أدته إليه.
١٢. الفقد أو التلف الذي يلحق بالمركبة خارج الطريق وفقاً لتعريف الطريق ما لم يصدر ملحق بامتداد التغطية الى خارج الطريق.

الفصل الخامس: حالات الرجوع على المؤمن له

- يجوز للشركة أن ترجع على المؤمن له أو قائد المركبة أو كليهما بحسب الأحوال بقيمة ما تكون قد أدته من تعويض في الحالات الآتية:-
١. إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر في قبول الشركة تغطية الخطر أو على سعر التأمين.
٢. إذا ثبت بعد دفع التعويض أنه جرى استعمال المركبة في غير الأغراض المحددة في طلب التأمين الملحق بهذه الوثيقة أو تجاوز الحد الأقصى للركاب المسموح به أو ثبت تحميلها بأكثر من الحمولة المقررة لها أو إذا كانت حمولتها غير محزومة بشكل فني محكم أو تجاوز حدود العرض أو الطول أو العلو المسموح به، كل ذلك شريطة أن يثبت أنه السبب المباشر في وقوع الحادث.
٣. إذا ثبت بعد دفع التعويض أن هنالك مخالفة للقوانين إذا انطوت المخالفة على جنائية أو جنحة عمدية وفقاً لتعريف المنصوص عليه في قانون العقوبات النافذ المفعول في الدولة.
٤. إذا ثبت أن الفقد أو التلف الذي لحق بالمركبة أو أي من أجزائها ناجم بسبب وقوع المؤمن له أو شخص آخر سمح له بقيادتها تحت تأثير المخدرات أو المشروبات الكحولية، أو العقاقير المؤثرة في قدرة قائدها على السيطرة على المركبة، إذا ثبت ذلك لدى الجهات المختصة أو باعتراف قائد المركبة، أما إذا كانت المركبة معدة للتأجير فتم الرجوع على قائد المركبة (المستأجر).



٥. إذا ثبت وقوع الحادث عمداً من المؤمن له أو قائد المركبة.
٦. إذا تسبب المقطورة أو نصف المقطورة أو شبه المقطورة بحادث ولم يكن المؤمن له قد اتفق مع الشركة على وجود مقطورة.
٧. في حال كان الفقد أو التلف الذي لحق بالمركبة نتيجة عملية سرقة أو سطوف يتم الرجوع على السارق فقط.

الفصل السادس: إنهاء الوثيقة

١. للشركة إنهاء هذه الوثيقة شريطة وجود أسباب جدية تستوجب هذا الإنهاء أثناء سريان الوثيقة وذلك بموجب إشعار كتابي يرسل إلى المؤمن له سواء بواسطة البريد الإلكتروني أو الفاكس أو باليد أو بخطاب مسجل وذلك قبل ثلاثين يوماً من التاريخ المحدد للإنهاء على آخر عنوان معروف له لدى الشركة مع إخطار هيئة التأمين بأسباب هذا الإنهاء، وفي هذه الحالة ترد الشركة إلى المؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المتناسب مع المدة التي كانت فيها الوثيقة سارية المفعول.
٢. للمؤمن له أن ينهي أحكام هذه الوثيقة بإشعار كتابي يرسل إلى الشركة سواء بواسطة البريد الإلكتروني أو الفاكس أو باليد أو بخطاب مسجل وذلك قبل سبعة أيام من التاريخ المحدد للإنهاء، وفي هذه الحالة ترد الشركة إلى المؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المتناسب مع المدة التي كانت الوثيقة سارية فيها وذلك وفقاً لجدول المدد القصيرة رقم (٤) بشرط ألا تكون هناك أية تعويضات دفعت للمؤمن له أو مطالبات معلقة بشأن هذه الوثيقة أثناء فترة سريانها وكان المؤمن له متسبباً في الحادث أو أن الحادث يعزى لمجهول.
٣. تعتبر هذه الوثيقة منتهية حكماً في حال التلف الكلي للمركبة (الخسارة الكلية) شريطة شطب تسجيلها بتقرير تصدره إدارة المرور والترخيص يؤكد عدم صلاحيتها للاستعمال وقيام الشركة بتعويض المؤمن له حسب أحكام هذه الوثيقة.

Schedule No. (I) جدول رقم (I)

نسب الاستهلاك "فيما عدا مركبات الأجرة والمركبات العمومية ومركبات مكاتب التأجير حسب تاريخ أول تسجيل واستعمال"

Depreciation Percentages, Except for Taxi Vehicles, Public Transport Vehicles and Rental Vehicles, According to the Date of First Registration and Use

السنة	النسبة/Percentage	Year
الأولى	-	First
الثانية	5%	Second
الثالثة	10%	Third
الرابعة	15%	Fourth
الخامسة	20%	Fifth
السادسة وما فوق	30%	Sixth and above

Schedule No. (2) جدول رقم (2)

نسب الاستهلاك "لمركبات الأجرة والمركبات العمومية ومركبات مكاتب التأجير حسب تاريخ أول تسجيل واستعمال"

Depreciation Percentages for Taxi Vehicles, Public Transport Vehicles and Rental Vehicles According to the Date of First Registration and Use

السنة	النسبة/Percentage	Year
السنة أشهر الأخيرة من السنة الأولى	10%	Last six months of the first year
الثانية	20%	Second
الثالثة	25%	Third
الرابعة	30%	Fourth
الخامسة	35%	Fifth
السادسة وما فوق	40%	Sixth and above



Schedule No. (3) جدول رقم (3)

Deductibles/مبالغ التحمل

Motor Vehicle	Deductibles/مبلغ التحمل	المركبة
Private vehicles where the permissible number of passengers of which does not exceed (9) passengers and its value does not exceed AED 50,000.	لا يتجاوز مبلغ ٣٥٠ درهم/ لكل حادث Maximum AED 350/per each accident	المركبات الخصوصية التي لا يزيد عدد ركبائها المصرح بهم على (٩) ركاب ولا تزيد قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ درهم.
Private vehicles where the permissible number of passengers of which does not exceed (9) passengers and value of which exceeds AED 50,000 and not exceeding AED 100,000.	لا يتجاوز مبلغ ٧٠٠ درهم/ لكل حادث Maximum AED 700/per each accident	المركبات الخاصة التي لا يزيد عدد ركبائها المصرح بهم على (٩) ركاب، والتي تزيد قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ درهم ولا تتجاوز ١٠٠,٠٠٠ درهم.
Private vehicles where the permissible number of passengers of which does not exceed (9) passengers and value of which exceeds AED 100,000 and not exceeding AED 250,000.	لا يتجاوز مبلغ ١,٠٠٠ درهم/ لكل حادث Maximum AED 1,000/per each accident	المركبات الخاصة التي لا يزيد عدد ركبائها المصرح بهم على (٩) ركاب، والتي تزيد قيمتها عن ١٠٠,٠٠٠ درهم ولا تتجاوز ٢٥٠,٠٠٠ درهم.
Private vehicles where the permissible number of passengers of which does not exceed (9) passengers and value of which exceeds AED 250,000.	لا يتجاوز مبلغ ١,٢٠٠ درهم/ لكل حادث Maximum AED 1,200/per each accident	المركبات الخاصة التي لا يزيد عدد ركبائها المصرح بهم على (٩) ركاب، والتي تزيد قيمتها عن ٢٥٠,٠٠٠ درهم.

Motor Vehicle	Deductibles/ مبلغ التحمّل	المركبة
Private vehicles where the permissible number of passengers of which does not exceed (9) passengers and value of which exceeds AED 500,000.	لا يتجاوز مبلغ ١,٤٠٠ درهم/ لكل حادث Maximum AED 1,400/per each accident	المركبات الخاصة التي لا يزيد عدد ركبائها المصرح بهم على (٩) ركاب والتي تزيد قيمتها عن ٥٠٠,٠٠٠ درهم.
Private vehicles where the permissible number of passengers of which exceeds (9) passengers does not exceed (12) passengers.	لا يتجاوز مبلغ ١,٥٠٠ درهم/ لكل حادث Maximum AED 1,500/per each accident	المركبات الخاصة التي يزيد عدد ركبائها المصرح بهم عن (٩) ركاب ولا يتجاوز عن ١٢ راكب.
Private vehicles the permissible number of passengers of which exceeds (12) passengers, rental vehicles, and trucks where the tonnage of which exceeds (3) tons.	لا يتجاوز مبلغ ١,٧٠٠ درهم/ لكل حادث Maximum AED 1,700/per each accident	المركبات الخاصة التي يزيد عدد ركبائها المصرح بهم على (١٢) راكباً ومركبات الأجرة ومركبات النقل التي لا تزيد حمولتها على (٣) طن.
Trucks where the tonnage of which exceeds (3) tons and passenger buses and industrial vehicles for construction and agricultural works.	لا يتجاوز مبلغ ٤,٥٠٠ درهم/ لكل حادث Maximum AED 4,500/per each accident	مركبات النقل التي تزيد حمولتها على (٣) طن وحافلات الركاب والمركبات الصناعية المعدة للأشغال الإنشائية والأعمال الزراعية.



Schedule No. (4) جدول رقم (4)

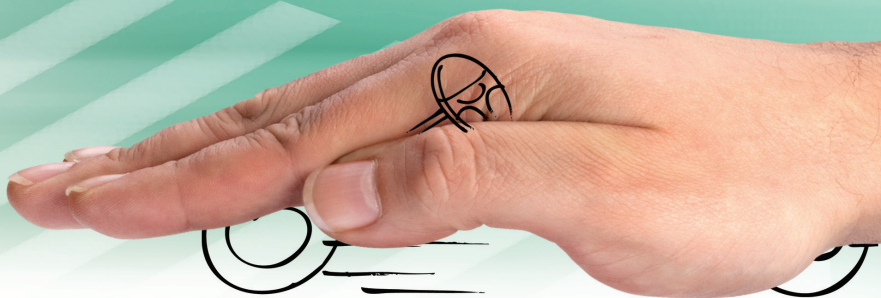
"جدول المدد القصيرة" ببيان نسب الاسترداد من قسط التأمين
Short Rate Schedule – Percentages of Recoverable Premium

المدة لسريان الوثيقة	نسبة الاسترداد من القسط Recoverable Premium	Policy Validity Period
مدة لا تتجاوز شهر واحد	80%	A period not exceeding one month
مدة تتجاوز شهر ولا تتجاوز أربعة أشهر	70%	A period exceeding one month and not exceeding four months
مدة تتجاوز أربعة أشهر ولا تتجاوز ستة أشهر	50%	A period exceeding four months and not exceeding six months
مدة تتجاوز ستة أشهر ولا تتجاوز عشرة أشهر	30%	A period exceeding six months and not exceeding ten months
مدة تتجاوز عشرة أشهر	لا شيء/Nil	A period exceeding ten months



Motor Insurance

All you need to know about
Loss and Damage Motor Insurance



دار التأمين
INSURANCE HOUSE
شركة - P.S.C

REST ASSURED



دار التَّوْقَفِ
INSURANCE HOUSE
ش.م.ع - P.S.C



The Unified Motor Vehicle Insurance Policy Against Loss and Damage issued pursuant to the Regulation of Unified Motor Vehicle Insurance Policies according to Insurance Authority Board of Directors' Decision No. (25) of 2016

The insurance certificate is part of this policy.

Insurance House P.S.C

Incorporated in Abu Dhabi under Minister of Economy's Resolution No.172/2011,

Subject to the provisions of Federal Law No. (6) for the year 2007

Paid up Capital: AED 118,780,500

P.O. Box: 129921, Abu Dhabi – UAE

Tel: +971 2 493 4444, Fax: +971 2 493 4400, Call centre no: 6005 11112

www.insurancehouse.ae

Wherever you are. We will be there



For more information about Insurance House branch locations please visit www.InsuranceHouse.ae

“You are requested to read your policy and its conditions to ascertain if it is in accordance with your intentions”

Whereas the Insured has applied to Insurance House P.S.C (hereinafter referred to as the **“Company”**) for the insurance set herein below, and has agreed that the application is considered as the basis for and integral part of this Policy, and has paid or agreed to pay the applicable premium, and the Company has accepted and represented to pay compensation to the Insured in case of any damage to the Motor Vehicle subject to this insurance, whether it emerges from the use or parking of the Motor Vehicle in the UAE during the insurance period, whether the Insured caused the accident or was an injured party;

Therefore, this Policy was entered into to cover the damages that befall on the Insured Motor Vehicle in the UAE during the insurance period according to the terms, conditions and exclusions in or appended to this Policy.

Definitions:

The following terms and phrases shall have the meanings indicated beside each of them unless the context provides otherwise:

Policy:

The Unified Motor Vehicle Insurance Policy against Loss and Damage and any rider to it, which governs the relationship between the Insured and the Company, and whereby the Company undertakes to compensate the Insured, on the occurrence of the damage hereby covered, in return of the premium paid by the Insured.

Company (Insurer):

The insurance company that is licensed to operate inside the State according to the laws and regulations issued in the State and accepts to insure the motor vehicle and has issued the Policy.

Insured:

A natural or corporate person that has applied for insurance, entered into an insurance contract with the Company, and paid or has agreed to pay the premium.

Motor Vehicle Driver (Licensed Driver):

The insured or any person who drives the Motor Vehicle by the permission or order



of the Insured, provided that they are licensed to drive according to the Motor Vehicle category pursuant to the Traffic Laws and other laws and regulations, and that the granted license has not been cancelled by a court's order or by virtue of the Traffic Laws and its Executive Regulations. This definition includes the driver whose driving license has expired if they manage to renew it within thirty days from the date of accident.

Motor Vehicle:

A mechanical machine, motorcycle or any other device that works through a mechanical force, and its specifications are described in the Policy.

Insurance Application:

The application that includes the details of the Insured, the details of the Motor Vehicle and the type of required coverage, and is filled in by or with the knowledge of the Insured electronically or in writing.

Rider:

Every special agreement between the parties in supplement to the basic coverages under this Policy.

Premium:

The consideration that is paid or undertaken to be paid by the Insured in return for insurance coverage.

Basic Deductible:

The amount paid by the Insured according to the Schedule of Deductibles attached to this Policy per accident.

Ancillary Deductible:

The amount paid by the Insured according to the Policy in addition to the Basic Deductible.

Natural Disaster:

Any general phenomenon that arises from nature such as floods, tornados, hurricanes, volcanoes, earthquakes and quakes, and leads to extensive and widespread damage, and in respect of which a decision is issued by the concerned authority in the country.

Flood:

An event that occurs within the concept of Natural Disasters.

Road:

Every road open and available to the public without need to get special permission, and every place that is made available for the crossing of motor vehicles, and is made available to the public by a permission or license from a concerned authority or otherwise, for or without consideration according to the definition mentioned in the applicable Traffic Laws.

Depreciation Percentage:

The percentage payable by the injured party on the occurrence of an accident, and who requests the replacement of new parts in lieu of the used parts in case of partial loss according to the schedules of depreciation.

Insurance Period:

The period of time of motor vehicle insurance up to the end of the thirteenth month from the commencement of the insurance.

Chapter One: General Conditions

1. The Policy and its schedules shall constitute one integral contract, and any Rider to this Policy shall constitute an integral part hereof, and every term or phrase to which a special meaning has been given in any part of the Policy or its schedules shall have the same meaning elsewhere, unless the context otherwise requires.
2. Any notice or notification of an accident that is required by this Policy shall be served to the Company in writing by e-mail, facsimile or by hand delivery to the address designated in the Policy as soon as practically possible.
3. Any external agreement between the Insured and the Company that will reduce the coverages hereunder shall be deemed void.
4. In case of several insurances with more than one insurance company, the Company will only be committed to compensate damages in the percentage of the amount insured with it to the total insured amounts against the insured risk.
5. The Company and the Insured may agree, using riders in return for an additional premium and within the scope of the terms and conditions herein, that the Company shall insure against the other damages not provided for in this Policy, in particular:
 - a. Insurance against the damages to the properties of the Insured or the Motor Vehicle Driver at the time of the accident or the properties kept with them in



trust, or in their guardianship or possession under a rider to this Policy or a separate policy.

b. Coverage of the damages or risks which occur outside the roads.

6. Notwithstanding the terms and conditions of this Policy, the Insurance Company may not refuse to compensate the Insured as a result of late notification of the accident, if the delay is attributed to an acceptable excuse.

7. With respect to a fleet insurance policy or any Motor Vehicle insured under this Policy, the Company may not enter into any external agreement that may reduce the coverage provided under this Policy or depriving the Insured or the Beneficiary of this Policy from exercising the right to claim for compensation hereunder, including depriving a claim for compensation for any reason not related to the accident such as age, gender, or otherwise, or the agreement will be deemed void.

8 .a. If the Insured Motor Vehicle is a total loss, and the Company compensates the Insured on that basis, the salvage will be deemed property of the Company. The Insured may not be charged any expenses related to the transfer of the Motor Vehicle title or issuance of a certificate of ownership of the Motor Vehicle.

b. The Insured shall be liable to pay the dues arising on the vehicle before receiving the compensation and to submit the required papers and power of attorney and attend before the competent departments, if necessary in order to transfer the ownership of the motor vehicle to the company. Whereas, in case there is mortgage, the company shall undertake without delay the communication with the competent entity (the owners of mortgages) to obtain a non-objection letter to transfer the ownership of the salvage of the vehicle to the company.

9. The Company may, at its expense, assume the judicial and settlement proceedings to represent the Insured or the Motor Vehicle Driver through an attorney in any investigation or interrogation and before any court in any lawsuit or intervention in any phase of the lawsuit in relation to a claim or accident for which the Company may be held liable under this Policy and which may give rise to the payment of compensation according to this Policy. The Company may settle or enter into a reconciliation for such claim. The Insured shall provide every possible cooperation with the Company by signing a power of attorney to the attorney or otherwise to enable the Company to initiate any proceedings.

10. For the purpose of verifying the details of the Insured Motor Vehicle, all details in Schedule (5) of this Policy shall be an integral part hereof.

11. No lawsuit arising from this Policy may be filed after the elapse of three years after the occurrence which has given rise to the lawsuit or the related parties become aware of its occurrence.

12. The courts of the United Arab Emirates shall be competent to determine any disputes arising from this Policy.

13. In case of the entitlement to the loss of benefit allowance (substitute motor vehicle) and the Affected Third Party has the insurance against loss and damage and Third Party Liability, he shall be entitled, for the purpose of obtaining the loss of benefit allowance (substitute motor vehicle) to claim directly against his company, which has the right to claim the for same amount paid to the insurance company of the insured, who caused the accident and has insurance against Third Party Liability in accordance with the rules specified in the Third Party Liability policy.

14. If the fixed and irreplaceable parts of the motor vehicle such as chassis or pillars are damaged and need cutting, tightening or welding as a result of the accident, the motor vehicle shall be considered total loss and the Company shall be obliged to pay the compensation according to the value specified in the policy between the Company and the insured.

Chapter Two: Obligations of the Insurance Company

I. The Company shall compensate the Insured for loss or damage that occurs to the Insured Motor Vehicle and its accessories while in the vehicle, including damaged parts and spare parts, in the following cases:

- a. If loss or damage arises from an accidental run-over, collision, turnover, or incident, or as a result of an unexpected mechanical breakdown or as a result of wear and tear of parts by use;
- b. If loss or damage arises from an external fire or explosion, spontaneous combustion or lightning;
- c. If loss or damage arises from robbery or theft;
- d. If loss or damage arises from a third party willful act;
- e. If loss or damage occurs during land transport, inland water transport, elevators or lifting machinery including loading and unloading processes related to the aforementioned transport processes; and



- f. Any additional coverage to be agreed upon under this Policy or special riders to it.
2. Upon the occurrence of an accident, the Company shall:
- a. Repair the Motor Vehicle or any of its parts, accessories, or spare parts and restore the vehicle to its pre-accident condition.
 - b. Pay the amount of loss or damage in cash to the Insured if this is agreed on with the Insured.
 - c. Replace the damaged Motor Vehicle in case of a total loss, unless the Insured requests the Company to pay them the amount in cash. In this case, the Company shall respond to the Insured's request.
3. If the Insured requests that new original parts are to be installed in lieu of the parts damaged during the accident or are to be paid for in cash, the Insured will bear the Depreciation Percentage set in Schedule (1) of the final value of the purchase invoice. In case of taxi vehicles, public transport vehicles and rental vehicles, the Insured will bear the Depreciation Percentage set in Schedule (2).
4. The Insured may assume the repair of damages that occur to the Motor Vehicle as a result of an insured accident hereunder, provided that the estimated repair costs do not exceed the value of repair agreed upon in writing with the Company.
5. If the Insured Motor Vehicle is lost, proves to be irreparable, or that costs of repair exceed 50% of the Motor Vehicle value before the accident, the insured value of the Motor Vehicle agreed upon between the Insurer and the Insured on signing of the Insurance Policy will be the basis of calculation of the compensation of loss and damage insured hereunder after deduction of the Depreciation Percentage of 20% from the insured value, and taking into account the fraction of insurance period (i.e., the proportion of the period from the commencement date of the insurance period to the date of the accident to the total insurance period).
6. If the Motor Vehicle becomes unroadworthy due to loss or damage insured hereunder, the Company will bear the necessary costs of safeguarding and transporting the Motor Vehicle to the nearest repair shop, in order to deliver it to the Insured after repair.
7. If the damaged Motor Vehicle is repaired with repair shops approved by the Company, the Company shall insure that the Motor Vehicle is repaired properly,

carefully and professionally and that the work is warranted by the repair shops. The Company shall ensure that the Insured is enabled to have the Motor Vehicle checked by any approved motor vehicle examination agency in the UAE to make sure that the Motor Vehicle has been properly repaired without affecting the technical examination of the damaged Motor Vehicle at the concerned official authorities. If it is found that the repairs are below required and recognized technical standards, the Company shall address the issue(s) with the repair shop until the Motor Vehicle is professionally repaired and delivered to the Insured.

8. In case of any conflict between the Company and the Insured concerning the value of damages or the amount of compensation, the Company will appoint an Authority-licensed and registered Surveyor and Loss Adjuster to determine the value of these damages or the amount of compensations at the Company's expense. If the expert's opinion is disapproved, either party may request the Authority to appoint an expert licensed by it at the expense of that party, and that the expert's charges will be eventually borne by the party for whom the report was not in their favor.

Chapter Three: Obligations of the Insured

1. To pay the Agreed upon Premium.
2. All reasonable precautions must be taken to keep and protect the Insured Motor Vehicle from loss or damage and maintain the same in a good working condition. In case of any accident or breakdown of the Motor Vehicle, the Insured may not leave the Insured Motor Vehicle or any part thereof without taking necessary precautions to prevent the aggravation of damages. If the Insured Motor Vehicle is driven before making necessary repairs by the Insured or the Motor Vehicle Driver, every increase of damage or every damage to the Insured Motor Vehicle arising from the same will not be the responsibility of the Company pursuant to this Policy.
3. The Insured shall remain the sole owner of the Insured Motor Vehicle throughout the Insurance Period, and may not lease the vehicle to any third party or sign any contract which may restrict their absolute ownership and possession of the Motor Vehicle without the prior written consent of the Company.
4. In case of any accident which may give rise to a claim according to the provisions of this Policy, the Insured shall immediately notify the concerned official authorities, and shall promptly notify the Insurer and furnish all information related to the accident without unjustifiable delay.



The Insured shall furnish the Insurer as soon as possible for every claim, notice or judicial papers once they receive them.

5. The Company shall be notified as soon as practically possible once they become aware of any lawsuit, investigation or detections concerning the accident. In case of theft or any other criminal act which may give rise to a claim according to this Policy, the Insured shall notify the police and the Company promptly and as soon as practically possible and cooperate with the Company in this respect.

6. The Insurer may charge the Insured that has caused the accident with a deductible amount to be deducted from the due amount of compensation due with respect to any accident which is caused by them personally or by the person authorized by them to drive the Motor Vehicle or cases that are deemed committed by an unknown person, according to Schedule (3).

7. In addition to the deductible amounts set in Schedule (3), the Insured may charge the Insured who caused an accident an additional deductible as follows:

- a. Maximum 10% of the amount of compensation if the Motor Vehicle Driver is below the age of 25 years.
- b. Maximum 10% of the amount of compensation in case of taxi and public transport vehicles.
- c. Maximum 15% of the amount of compensation of sports cars and modified vehicles.
- d. Maximum 20% of the amount of compensation of vehicles modified outside the factory.
- e. Maximum 20% of the amount of compensation of rental vehicles.

8. For application of paragraph (7) of this Chapter, application of Deductible Percentages shall apply the highest percentage in the case of several deductibles for one accident.

Chapter Four: Exclusions

The Company will not pay any compensation for the following issues:

1. Indirect losses that occur to the Insured or devaluation of the Motor Vehicle as a result of its use, breakdown, defect or breakage of the mechanical or electrical devices.
2. The damage arising as a result of overload or excess of the limits of permissible width, length or height or the excess of the number of passengers beyond the licensed number, provided that it is proved that this is the proximate cause of damage.

3. The damage of tires if it does not occur at the same time as damage to the Insured Motor Vehicle.
4. The loss or damage which occurs to the Motor Vehicle with respect to accidents resulting from:
 - a. Use of the Motor Vehicle for purposes other than those mentioned in the Insurance Application attached to this Policy.
 - b. Violation of laws if the violation implies an intentional felony or misdemeanor according to the definition mentioned in the applicable Federal Penal Code.
5. If it is proven that the Motor Vehicle has been used or utilized in a speed race or test, provided that this is proved to be the proximate cause of the accident.
6. The damage to the Motor Vehicle from the accidents which occur during the Motor Vehicle being operated by a driver who is not licensed to drive according to the Traffic Laws or without obtaining a driving license for the kind / category of the Motor Vehicle according to the Traffic Laws and Regulations and the provisions of this Policy, or the driver holding an expired Driver's License who fails to renew it within thirty days from the date of the accident, or the license granted to them has been suspended by the court or competent authorities or according to the Traffic Regulations.
7. Loss or damage that occurs to the Motor Vehicle, or any part thereof, with respect to accidents while the Motor Vehicle is being driven under the influence of narcotics, alcohol or drugs that undermine the driver's ability to control the Motor Vehicle if this is proven to the competent authorities or confessed by the Motor Vehicle Driver. This exclusion does not apply in case of rental vehicles.
8. Loss or damage that occurs to the Motor Vehicle outside the geographical territory set out in this Policy, unless a rider is issued to extend coverage to this territory.
9. The accidents that have occurred, caused, resulted or are related directly or indirectly to natural disasters such as floods, tornados, hurricanes, volcanoes, earthquakes and quakes.
10. Invasion, foreign enemy hostilities or warlike operations, whether war is declared or not, civil war, strike, civil commotion, insurrection, revolution, coup d'état, usurped power, confiscation, nationalization, radioactive substances and radioisotopes, atomic or nuclear explosions, or any factor directly or indirectly related to any of the foregoing causes.



11. Loss or damage that occurs to the Insured Motor Vehicle if the Company loses the right of subrogation to the damage causer due to the Insured's declaration of being responsible for the accident, which they have not caused. If this is proven after payment of compensation to the Insured, the Company may have recourse to it for recovery of amounts paid to them.

12. Loss or damage that occurs to the Motor Vehicle off the road, as defined, unless a rider is issued extending coverage to drive outside the road.

Chapter Five: Recourses against the Insured

The Company may have recourse to the Insured or the Motor Vehicle Driver or both, as the case may be, in the amount of compensation paid in the following cases:

1. If it is proven that the insurance was concluded based upon the Insured's misrepresentation and non-disclosure of material facts that affect the acceptance by the Company to cover the risks or insurance rate.

2. If following payment of compensation, it is proven that the Motor Vehicle was used for purposes other than those set out in the Insurance Application attached to this Policy, or the maximum number of passengers was exceeded, or the Motor Vehicle was overloaded, or its loading was not secured correctly or exceeds the limits of permissible width, length or height, provided that this is proven to be the proximate cause of the accident.

3. If following payment of the compensation it is proven that there is a violation of the law, if the violation involves a willful felony or misdemeanor, as defined in the UAE's applicable penal code.

4. If it is proven that loss or damage that occurred to the Motor Vehicle, or any part thereof, arose from the Insured or another person driving under the influence of narcotics, alcohol or drugs that undermine the driver's ability to control the Motor Vehicle, if this is proven to the concerned authorities or confessed by the Motor Vehicle Driver. In case of rental vehicles, recourse will be against the Motor Vehicle Driver (renter).

5. If the accident is proven to have occurred intentionally by the Insured or the Motor Vehicle Driver.

6. If the trailer, half-trailer or semi-trailer causes an accident, and the Insured has not agreed with the Company on the existence of such a trailer.
7. If loss or damage that occurs to the Motor Vehicle is a result of theft or robbery, recourse will be against the thief.

Chapter Six: Policy Termination

1. The Company may terminate this Policy on the condition that there are serious grounds for termination during the Policy Period by a notice in writing to be sent to the Insured via e-mail, facsimile, hand delivery or registered letter thirty days prior to the fixed date of termination to the latest address of the Insured known by the Company. The Insurance Authority shall be advised of the grounds of such termination. In this case, the Company shall refund to the Insured the paid premium after deducting a portion in proportion to the period during which the Policy has remained in effect.
2. The Insured may terminate this Policy by a notice in writing to be sent to the Company via e-mail, facsimile, hand delivery or registered letter seven days prior to the fixed date of termination. In this case, the Company shall refund to the Insured the paid premium after deducting a portion in proportion to the period during which the Policy has remained in effect subject to the Short Rate Schedule No. (4), provided that there is no compensation paid to the Insured or pending claims in relation to this Policy during the period of time the Policy is valid, if the Insured has caused the accident or in cases that are deemed committed by unknown persons.
3. This Policy shall be considered terminated in case of a total loss to the Motor Vehicle, provided that its registration is deleted with a report issued by the Road and Traffic Department confirming that it is unroadworthy, and the Company shall compensate the Insured according to the provisions of this Policy.